جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مجموعة محاضرات مقياس الاقتصاد السياسي
الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى حقوق جذع مشترك
- المجموعة أ (A) والمجموعة ب (B)-

(الفصل الثالث: المذاهب والأنظمة الاقتصادية)

1- المذهب الاقتصادي:

1-1- **مفهوم المذهب الاقتصادي**:

المذهب الاقتصادي هو مجموعة المبادئ العامة والأصول التي تضبط وتنظم الحياة الاقتصادية، حيث تستمد من رؤية المجتمع للحياة وفلسفته في الوجود وتصبغ بقيمه وعقائده وثقافته وظروف تطوره، وعلى ضوءها يتحدد دور الدولة ووظيفة الملكية ومدى الحرية وأشكال التوزيع. وعليه، يتكون المذهب من مجموعة الأفكار والاعتقادات والتصورات في كيفية تنظيم المجتمع خلال فترة زمنية معينة ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي قد تعترضه، فهو يعبر عن إيديولوجية مجتمع.

2-1- طبيعة المذهب الاقتصادي:

يتميز المذهب الاقتصادي بخصوصيته المجتمعية وطبيعته الحضارية، فالمذهب الاقتصادي الذي يحكم النشاط الاقتصادي في مجتمع غربي منفتح يختلف عن ذلك المحافظ أو المنغلق الذي يحكم مجتمع إسلامي أو اشتراكي.

يكون المذهب الاقتصادي ثابت في أصوله حتى لو اختلفت الكيفيات والتطبيقات الخاصة بتلك الأصول حسب الظروف والأوضاع.

1-3- المذاهب الاقتصادية السائدة:

1-3-1- **المذهب الاقتصادي الرأسمالي**: يقوم على المبادئ التالية:

- الحرية الاقتصادية الكاملة.
- حرية التملك (الملكية الخاصة) وأولوية القطاع الخاص.
- السوق لوحده هو القادر على تخصيص الموارد.
- المنافسة الحرة وبغض الاحتكار.
- حيادية الدولة، أي عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

1-3-2- **المذهب الاقتصادي الاشتراكي**: يقوم على المبادئ التالية:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج وأولوية القطاع العام.
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي.
- التخطيط في تخصيص وتوزيع الموارد.

1-3-3- **المذهب الاقتصادي الإسلامي**: يقوم على الأسس التالية:

- الحرية الاقتصادية المرشدة للضوابط المذهبية والموضوعية.
- تعايش الملكية المتعددة العامة، الخاصة، الجماعية، والتعاونية.
- تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.
- الدور الفعال لسوق المنافسة التعاونية.
- التخطيط التوجيهي للحياة الاقتصادية.

2- **النظام الاقتصادي**:

1-1- **تعريف النظام الاقتصادي**: النظام الاقتصادي هو طريقة تنظيم المجتمع للحياة الاقتصادية تنظيما يجسد مبادئ المذهب الاقتصادي في ظل مختلف مراحل تطور المجتمع، وعلى ضوء حجم موارده وأشكال تحدياته، وفي إطار الأوضاع الداخلية السائدة، وطبيعة المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

2-1- **خصائص النظام الاقتصادي**: يتميز النظام الاقتصادي بالخصائص التالية:

- تجسيد فعلي وعلى ارض الواقع للمذهب الاقتصادي، حيث يتأسس عادة على مجموعة مؤسسات منظمة ترتبط فيما بينها بشبكة علاقات متبادلة تكفل إليها مهمة تنظيم وتوجيه النشاطات الاقتصادية وتنظيم مختلف الأسواق لغرض معالجة المشكلة الاقتصادية القائمة.
- يعكس في تطبيقاته المذهبية خصوصية المجتمع الحضارية والثقافية.
- تختلف تطبيقات النظام من مرحلة إلى أخرى، فالنظام الاقتصادي للقرن التاسع عشر يعكس مبادئ مذهبية تختلف عن النظام الرأسمالي في القرن الحالي، وكذلك بالنسبة للنظام الاشتراكي الذي كان سائدا في الثلاثينات يختلف عن النظام الاشتراكي السائد حاليا.

3-1- **مكونات النظام الاقتصادي**: يتكون أي نظام اقتصادي من منظومة مؤسسية وأخرى إجرائية.

1-3-2- **المنظومة المؤسسية**: تتكون من:

- الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة.
- المؤسسات النقدية والمصرفية.
- مؤسسات الجمارك والضرائب.
- المؤسسات المالية غير المصرفية.
- الأسواق المالية.
- الإدارات المتنوعة.

إذن، فالنظام الاقتصادي غي أي مكان وزمان لابد وأن يحتوي على ثلاث عناصر هي:

- روح النظام: ويتمثل في الدوافع والأهداف المحركة للنشاط الاقتصادي في الدولة ففي ظل النظام الرأسمالي يتمثل الدافع في تحقيق أقصى ربح ممكن في حالة الوحدات المنتجة، وتحقيق أقصى إشباع

ممكن في حالة الوحدات المستهلكة. أما في النظام الاشتراكي، فيتمثل الدافع وراء القيام بالنشاط الاقتصادي هو تحقيق مصلحة الجميع أو المجتمع بغض النظر عن المصالح الفردية للأفراد أو المنشآت.

- شكل النظام: هو مجموعة العلاقات الاجتماعية والقانونية والتنظيمية المحددة لدائرة النشاط الاقتصادي للأفراد ووحدات الأعمال (المؤسسات المنتجة) من ناحية والحكومة من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، يمكن التفرقة بين مجموعة العلاقات التالية: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في ظل النظام الاشتراكي.
- مضمون النظام: وهي الكيفية التي يتم فيها تحويل الموارد الاقتصادية وتوزيعها

2-3-2- **المنظومة الإجرائية**: تتكون من مختلف السياسات الاقتصادية، وهي مجموعة الإجراءات والتدابير واللوائح التي تتخذها الحكومة من اجل تنظيم الحياة الاقتصادية، وتشمل على السياسات التالية:

- السياسات المالية والضريبية.
- السياسات النقدية والمصرفية.
- السياسات الاجتماعية والصحية والتربوية وغيرها.

1-4- **الأنظمة الاقتصادية السائدة**: تبعا لاختلاف رؤية وفلسفة المذاهب الاقتصادية، جاءت الأنظمة الاقتصادية مختلفة. وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين نظامان اقتصاديان كانا لهما الأثر العميق في وصول النظام الاقتصادي الحالي إلى درجة التطور الحالي، فلا يكاد يخلو نظام اقتصادي من اثر هذين النظامان، وهما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

2-4-1- **النظام الرأسمالي**: تأسس النظام الرأسمالي على أراء المذهب الكلاسيكي ذو الشهرة غير المحدودة، والتي تأسس على يد آدام سميث. يعرف النظام الرأسمالي بأنه ذلك النظام الذي يسمح فيه للأفراد (الرأسماليين) بتملك وسائل الإنتاج والقيام بعملية الإنتاج بحرية في شكل مشاريع تصنيعية بهدف تعظيم الأرباح وتراكم الثروة. ساهمت عوامل تاريخية في نشأة النظام الرأسمالي ودفعت به إلى التطور والازدهار، أهمها تراكم رأس المال في يد عدد محدود من الأفراد والاختراعات الفنية والعلمية ابتداء من القرن الثامن العشر التي أحدثت تغيرات جوهرية في طرق الإنتاج وأتاحت الفرصة لاستغلال رأس المال المتراكم. عموما، للنظام الرأسمالي مجموعة خصائص أساسية، هي:

- حرية تملك المال ووسائل الإنتاج.
- حرية المشروع في اتخاذ القرار والمبادرة فيما يخص نوع النشاط ونوع السلعة أو الخدمة، وعوامل الإنتاج الأنسب للاستخدام.
- تتحدد الأثمان ومعها الإنتاج من السلع والخدمات وفقا لرغبات وقدرات المشترين (المستهلكين) والمنتجين دون تدخل الحكومة التي تتكفل بوظائف محدودة وغير اقتصادية (دولة حارسة).
- سيادة المنافسة التامة بين البائعون فيما بينهم من جهة والمشترون من جهة أخرى، والتي تقود إلى توفر السلع بأفضل جودة وارخص الأثمان.
- يعد تعظيم الأرباح، فعلى الرغم من المخاطرة والمغامرة التي ترتبط به، يعتبر المحفز الأساسي لأصحاب وسائل الإنتاج للدخول في عملية الإنتاج وما يترتب عليها من توفير للسلع والخدمات الكفيلة بإشباع الحاجات وحل المشكلة الاقتصادية.

2-4-2- **النظام الاشتراكي:** والذي جاء كرد فعل على الاعتقاد بوجود مساوئ في النظام الرأسمالي والأضرار الناشئة عن الملكية الفردية والحرية المطلقة التي قادت إلى تكوين احتكارات. يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة خصائص، أهمها:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وما يترتب عليها من توزيع الناتج على كل من ساهم في إنتاجه.
- تبجيل المصلحة الجماعية للأفراد وإلغاء المصلحة الخاصة.
- يعد انجاز الإنتاج و إشباع الحاجات هو الهدف الاسمي لعملية الإنتاج.
- تدخل الحكومة (دولة متدخلة) باعتماد التخطيط الاقتصادي، من خلال خطط اقتصادية جزئية تنبع من خطة شاملة كأسلوب العمل لإدارة الموارد وتوزيعها على أوجه الاستخدامات لتحقيق أهداف معينة، وهو في ذلك يقضي على وجود بعض الأفكار مثل المنافسة وقوى السوق وجهاز الثمن.